

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣٦٥

الثلاثاء، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة أوغو (نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	أوغندا السيد كافيرو
	البرازيل السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك السيد باربالييتش
	تركيا السيد أباكان
	الصين السيد وانغ من
	غابون السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا السيد آرو
	لبنان السيد عساف
	المكسيك السيد بويني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام
	النمسا السيد ماير - هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس
	اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(S/2010/382)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2010/382)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غمباري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الوارد في الوثيقة S/2010/382.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد إبراهيم غمباري، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد غمباري (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني الرسمي أمام المجلس، يسعدني للغاية أن أبلغكم بأنه تم الإفراج بسلام في وقت سابق اليوم عن اثنين من الألمان

العاملين في منظمة غير حكومية دولية، كانا قد اختطفوا في ٢٢ حزيران/يونيه في نبالا. وقد التقطتهما طائرة عمودية تابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الساعة ١١/٣٠ بتوقيت السودان في كباكيبية. ومما يؤسف له أن موظفا في منظمة صندوق السامري الخيرية غير الحكومية الدولية كان قد اختطف جنوب نبالا في ١٨ أيار/مايو ما زال محتجزا. وآمل أن تؤدي الجهود الجارية لتأمين إطلاق سراحه سالما ثمارها قريبا.

يشرفني أن أحضر هنا اليوم مرة أخرى لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن التقدم المحرز والتحديات التي نواجهها في تنفيذ ولاية العملية المختلطة وفي الوفاء بالمعايير المقدمة إلى المجلس في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592). وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن خطة العمل الاستراتيجية للعملية المختلطة حددت معايير للمجالات الأربعة التالية ذات الأولوية: أولا، التوصل إلى حل سياسي شامل؛ وثانيا، توفير بيئة آمنة ومستقرة؛ وثالثا، تعزيز سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان؛ ورابعا، تحقيق استقرار الحالة الإنسانية.

وبخصوص البحث عن حل سياسي شامل، فإنه مما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن هذه الجلسة تعقد فور اختتام اجتماعين هامين لأصحاب المصلحة الدوليين المعنيين بالسودان، بما في ذلك دارفور. وكان أولهما الاجتماع الأول للمتدعي التشاوري بشأن السودان الذي يضم المبعوثين الستة - المبعوثون الخاصون للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إضافة إلى الاتحاد الأوروبي - وجميع حيران السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي عقد في الخرطوم في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠. والاجتماع الثاني ذو الصلة هو الدورة الـ ٢٣٧ التي

وتحقيقاً لهذه الغاية، ستجري العملية المختلطة حواراً بطريقة استباقية مع المشردين داخليا واللاجئين والمجتمع المدني الواسع، وكذلك مع النواب المنتخبين حديثاً في ولايات الإقليم الثلاث وحوالي ٨٦ عضواً من دارفور في المجلس الوطني في الخرطوم، وأبناء دارفور الذين عينهم الرئيس البشير وزراء، بما في ذلك اللذان يتوليان وزارتي المالية والعدل الرئيسيتين. والغرض من الحوار هو التركيز على التفاصيل المتعلقة بالمسائل التي تؤثر على قطاع عريض من أبناء دارفور، وبصفة خاصة على المسائل التي تشكل الأسباب الجذرية للصراع في دارفور، بما في ذلك التهميش السياسي والاقتصادي والأراضي والعدالة والمصالحة. وبهذه الطريقة، سيقضي الحوار أبناء دارفور مطلعين على المضامين النهائية لاتفاقات السلام التي ستوقع عليها الحكومة والحركات المسلحة وسيكفل تأييدهم هذه الاتفاقات.

وفي تطور إيجابي مماثل، توشك العملية المختلطة على تحقيق النشر الكامل، بنسبة ٨٨ في المائة من الأفراد العسكريين، و ٧٠ في المائة من أفراد الشرطة، بينهم ١٣ من أصل ١٩ وحدة للشرطة المشكلة، و ٧٥ في المائة من الموظفين المدنيين في مسرح العمليات. وأود أيضاً تسليط الضوء على التقدم المحرز في إصدار التأشيرات لموظفي العملية المختلطة على مدى الشهرين الماضيين. وعلى وجه الخصوص، أود أن أذكر وصول رئيس أركان القوة الجديد إلى البعثة الذي منحه الحكومة تأشيرته في الآونة الأخيرة بعد تأخير طويل ومؤسف. ولئن كان هذا أمراً مشجعاً، فمن المهم أن تحافظ حكومة السودان على هذا التقدم حتى تصبح المعالجة السريعة للتأشيرات لجميع الجنسيات هي القاعدة وليس الاستثناء.

ومع مرور الوقت، أتاح نشر العملية المختلطة للبعثة تحويل تركيزها نحو تسخير أصولها في السعي لتنفيذ ولايتها بفعالية والتحقيق المبكر للمعايير المحددة في تشرين الثاني/

اختلفت للتو لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التي عقدت في كمبالا، أوغندا، على هامش اجتماع القمة الحالي للاتحاد الأفريقي. وأعاد الاجتماعان التأكيد على ضرورة كفاءة التنسيق الفعال للجهود الدولية بشأن السودان بطريقة كلية، وهو الأمر الذي اعتقد أنه ما زال يمثل هدف المجلس.

بينما نتكلم هنا اليوم، تحرز المفاوضات بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة تقدماً مستمراً في الدوحة في ظل تيسير وسيط الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة قطر. وفضلاً عن ذلك، عُقد في الدوحة في ١٢ تموز/يوليه المنتدى الثاني للمجتمع المدني بحضور قرابة ٣٢٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني والأشخاص المشردين داخليا والإدارة الأهلية وخبراء من جميع ولايات دارفور الثلاث. وقد وفر هذا المنتدى دفعة هامة لعملية السلام. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، فإن استمرار غياب حركتين من الحركات المسلحة الرئيسية - حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان فصيل عبد الواحد - أمر مؤسف للغاية. إن كبير الوسطاء المشترك جبريل باسولي على اتصال مع قيادتي الحركتين لحثهما على الانضمام إلى العملية ومناقشة الطرائق الممكنة لمشاركتها.

وفقاً لولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتماماً مع الطلبات الواردة في البلاغين اللذين اعتمدا في الاجتماع الأول للمنتدى الاستشاري للسودان في ١٧ تموز/يوليه، وكذلك اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢١ تموز/يوليه، واصلت العملية المختلطة دعم جهود كبير الوسطاء المشترك جبريل باسولي، بما في ذلك في المفاوضات الجارية في الدوحة. وعلاوة على ذلك، تعكف البعثة حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على استعداداتها لعملية الحوار السياسي الداخلي في دارفور لدعم واستكمال مفاوضات السلام في الدوحة.

ورافق استئناف القتال انسحاب حركة العدل والمساواة من محادثات السلام في الدوحة. ولم تستأنف الحركة اشتراكها في المحادثات حتى الآن على الرغم من الجهود المبذولة لإعادتها إلى العملية التفاوضية. وفي محاولة واضحة للاستفادة من انشغال الحكومة بالعمليات العسكرية مع حركة العدل والمساواة، هاجم فصيل عبد الواحد من جيش تحرير السودان مواقع القوات المسلحة السودانية في منطقة جبل مرة في ٢٩ أيار/مايو. وقد أدى ذلك إلى اشتباكات متقطعة بين الطرفين وسقوط ضحايا من المدنيين وتشريد العديد من المجتمعات المحلية.

وبالإضافة إلى هذه الحالات المقلقة للغاية من المجاهرة العسكرية، وقع قتال قبلي مكثف بين قبيلتي المسيرية والنواوية - وكلاهما من القبائل العربية شبه الرحل - التي ما فتئت تتقاتل على الأراضي الخصبة على طول حدود غرب دارفور وجنوبه. وأسفر هذا القتال عن خسائر تقدر بمقتل ١٢٦ شخصا في أيار/مايو و ١٣٣ شخصا في حزيران/يونيه، بالمقارنة مع ما مجموعه ١٣٤ حالة وفاة تعزى إلى اشتباكات قبلية خلال عام ٢٠٠٩. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، تم التوصل إلى اتفاق للسلام بين القبيلتين اتفق الطرفان بمقتضاه على نزع سلاح الميليشيا التابعة لهما ودفع تعويضات لأسر الضحايا وإنشاء فرقة عمل أمنية مشتركة لاستعادة القانون والنظام. وبينما أحاطب المجلس اليوم، من حسن الحظ أن هذا الاتفاق ما زال قائما إلى حد كبير وأن القتال بين الجماعات قد توقف بصورة كبيرة.

ولا بد لي مع الشعور بقلق بالغ أن أبلغكم بتصاعد وتيرة الأعمال الإجرامية والهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة وموظفي تقديم المساعدة الإنسانية. وكما أبرز في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2010/382)، تعرضت عناصر حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة لهجمات في ٢٨ مناسبة خلال السنة الماضية، مما تسبب في

نوفمبر ٢٠٠٩. وبغية الإسهام في تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور، تمكنت العملية المختلطة من توسيع دورياتها من حيث العدد والنطاق في جميع أنحاء ولايات دارفور الثلاث، حيث تسير حاليا في المتوسط أكثر من ١٠٠ دورية في اليوم، وتمكنت من تكثيف جهودها في حفارة المجتمعات. وعلاوة على ذلك، ما برحت الأقسام الفنية في العملية المختلطة تقدم الدعم في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والمصالحة المحلية وغيرها من المجالات من خلال بناء القدرات والتيسير وأنشطة الدعوة مع المؤسسات المحلية وأصحاب المناصب السياسية والمسؤولين المنتخبين حديثا والإدارة الأهلية والمجتمع المدني وممثلي المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين في دارفور، وذلك للمضي قدما في المجالات ذات الأولوية لسيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان وفقا لخطة العمل الاستراتيجية للعملية المختلطة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات على طريق تحقيق السلام الدائم والاستقرار في دارفور.

وعندما خاطبتُ المجلس لآخر مرة في ١٤ حزيران/يونيه (انظر S/PV.6338)، لفتُ الانتباه إلى الحالة الأمنية المتردية في دارفور والتحديات التشغيلية الخطيرة التي تواجه العملية المختلطة. ولا بد لي أن أبلغكم بقلق بالغ مرة أخرى اليوم أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها العملية المختلطة، فإن الحالة الأمنية في دارفور لم تتحسن كثيرا. ولا يزال القتال بين قوات الحكومة وحركة العدل والمساواة يشكل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن في أجزاء عديدة من دارفور. وتمكنت قوات الحكومة من طرد حركة العدل والمساواة من معقلها التقليدي في جبل مون في غرب دارفور وجبال عدولة في جنوب دارفور، وقطع طرق إمداداتها الرئيسية إلى الفاشر ونيالا. وفي الآونة الأخيرة، شوهدت قوافل حركة العدل والمساواة في شمال دارفور تتحرك شمالا، ربما باتجاه الحدود الليبية.

مذكورة شفوية من حكومة السودان أدانت فيها الهجمات على القوات التابعة للعمليات المختلطة، وأبلغت البعثة بأنها ستشئ قوة تدخل في حالات الطوارئ وستعزز التعاون وتبادل المعلومات مع العملية المختلطة للتخفيف من المخاطر الأمنية المتبقية. ولئن كان هذا يمثل خطوة هامة للحكومة بشأن هذه المسألة، فالمرجو دعم الدول الأعضاء، بما في ذلك هذا المجلس، لإقناع الحكومة بضرورة التصدي على وجه السرعة لاستمرار الإفلات من العقاب على هذه الهجمات.

وفي هذا السياق أيضا، عقدت في ٥ تموز/يوليه معتكفا للمبعوثين الخاصين للسودان في محاولة لتعزيز الفهم المشترك للإنجازات والتحديات المطروحة. وأثلجت صدري كثيرا المشاركة الكبيرة إذ حضر ما مجموعه ١٩ وفدا إلى الفاشر، بمن فيهم زميلي كبير الوسطاء المشترك باسولي والممثل الخاص للأمين العام مينكيربوس، لاستعراض الحالة العامة على أرض الواقع ومناقشة الحالة الأمنية في دارفور ومحادثات السلام في الدوحة وتيسير التعافي المبكر. وأعرب الاجتماع عن دعمه الكامل لعمل كبير الوسطاء المشترك والعملية المختلطة وشدد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية الكامل وحرية التنقل. كما لاحظ المشاركون الصلة بين الأمن والعودة الطوعية المستدامة، وسلطوا الضوء على ضرورة تحقيق السلام الدائم بالتوصل إلى تسوية شاملة عن طريق التفاوض. كما اعتمد هذا في البلاغين المعنيين الصادرين عن منتدى السودان التشاوري المعقود في ١٧ تموز/يوليه واجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عُقد في كمبالا في ٢١ تموز/يوليه.

ومن المؤسف أن التقدم المحرز خلال العام الماضي صوب تحقيق استقرار الحالة الإنسانية تباطأ في الأسابيع الأخيرة فيما ظل من العسير الوصول إلى السكان المتأثرين في مناطق القتال الذي وقع مؤخرا - لا سيما في مناطق شاسعة في جبل مرة وجنوب دارفور. ويساورني قلق بشكل خاص

١٠ حالات وفاة و ٢٦ إصابة. كما شهدنا حالي احتطاف موظفين تابعين للعملية المختلطة وست حالات متعلقة باختطاف زملاء من موظفي تقديم المساعدة الإنسانية. وفي آخر حادث وقع في ٢١ حزيران/يونيه، هاجم رجال مسلحون، على ما يبدو في ملابس عسكرية، قوات تابعة للعملية المختلطة تحرس موقع بناء في نرتي في غرب دارفور. وخلال تبادل إطلاق النار، قُتل ثلاثة عسكريين روانديين تابعين للعملية المختلطة وثلاثة مهاجمين. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى على أن هذه الهجمات ضد قوات حفظ السلام تشكل جرائم حرب وندعو حكومة السودان إلى إلقاء القبض على الجناة ومحاكمتهم.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا اليوم، يعمل زملائي في دارفور لإيجاد حل عاجل لحالة أخرى تتعلق بموظف ذي صلة بالعملية المختلطة. وبالأمس، ٢٦ تموز/يوليه، فقدت طائرة مروحية تابعة للعملية المختلطة خلال نقلها أعضاء في لجنة الترتيبات الأمنية التابعة لحركة التحرير والعدالة إلى مواقع في جنوب دارفور. ولحسن الحظ، تمكنا من الاتصال في وقت سابق اليوم مع ثلاثة من أفراد الطاقم الأربعة للمروحية، وكذلك أحد الموظفين الدوليين وتفيد التقارير أنهم بأمان في مكان تسيطر عليه حكومة السودان في جنوب منواشي. ومع ذلك، لا يزال قائد الطائرة في عداد المفقودين. وتعمل العملية المختلطة مع الحكومة والحركات في المنطقة في محاولة لتحديد مكان الطيار المفقود.

وردا على الاعتداءات على موظفي العملية المختلطة الذين يرتدون الزي الرسمي، اجتمعت مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، بمن فيهم نائب الرئيس ووزير الخارجية الجديد ووزير الدولة الجديد للشؤون الإنسانية، لأؤكد مطالب سابقة بأن تجري الحكومة تحقيقات شاملة وفي الوقت المناسب في الهجمات وملاحقة المتورطين فيها. وبعد اجتماعاتي، تلقت العملية المختلطة في ٢٦ تموز/يوليه

دعم كامل للأنشطة الأساسية لولايتها. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإن هذه الأصول لا تعمل بعد بشكل كامل، بخلاف التدريب وأنشطة الأطقم، نتيجة القيود التي تفرضها الحكومة. ولذلك، لم يُسجل بعد إحراز نتائج عملية في الميدان منذ حيازة هذه الأصول. وإني أؤمن إيماناً راسخاً بأن من الضروري أن تبدي السلطات السودانية التزاماً أكبر من الناحية العملية بتهيئة بيئة تمكينية للبعثة، بغية زيادة القيمة المضافة للعملية المختلطة إلى أقصى حد من أجل دارفور، ومن أجل السودان عموماً. وأطلب دعم المجلس في هذا الصدد.

إن التهميش الاقتصادي والتنافس على الموارد الشحيحة من بين الأسباب الجذرية الرئيسية للصراع في دارفور. وللفريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة دور مهم يضطلعان به في مساعدة الحكومة والسلطات المحلية للاستفادة من جيوب السلام القائمة، حيثما تكون، لإنعاش فرص كسب الرزق. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل العملية المختلطة جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة آمنة مفضية إلى العودة الطوعية والمستدامة وإلى دعم جهود فريق الأمم المتحدة القطري من خلال استخدام أصولنا في حدود قدراتنا. غير أن جهودنا لا يمكن أن تحل محل المسؤولية الأولية للحكومة عن تحقيق التعافي والتنمية. والواقع، يمكن أن تقطع الحكومة شوطاً طويلاً صوب معالجة الأسباب الجذرية للصراع في دارفور إذا التزمت بقوة بزيادة الاستثمار العام في المنطقة.

وبينما أخطب المجلس اليوم، تمر عملية السلام في دارفور بمنعطف حاسم. ربما يكون من حسن الحظ أنه، تحديداً في نفس الوقت الذي تدهورت فيه الحالة الأمنية في دارفور، يبدو أن آفاق التسوية عبر التفاوض قد تحسنت قليلاً. أصبح المجتمع المدني الآن أكثر مشاركة في محادثات السلام من أي وقت مضى، وتبدي حكومة السودان التزاماً متجدداً بالمفاوضات في الدوحة، ويشترك زعماء معظم حركات المعارضة المسلحة في تلك المحادثات أو يعربون عن

خيال الحالة في شرق جبل مرة، حيث أوقفت كل المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة أنشطتها ونقلت موظفيها الدوليين، في أعقاب بدء القتال بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في شباط/فبراير. ونتيجة لذلك، توقف تقديم المساعدة الإنسانية، مما أوجد فجوات في توفير الخدمات وسبل كسب المعيشة الضرورية. ولذلك، أكرر مجدداً دعوتي كل الأطراف إلى احترام ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والسماح بالوصول الكامل للعملية المختلطة والمجتمع الإنساني إلى السكان المتضررين.

وتواصل العملية المختلطة الانخراط في مفاوضات مع سلطات الحكومة السودانية على كل المستويات ومع الحركات المسلحة لكفالة إمكانية وصول أوسع نطاقاً، بما في ذلك لبعثات التقييم الإنساني إلى المواقع الميدانية النائية. وإدراكاً للفصل الواضح في نقل التوجيهات بشأن إمكانية الوصول والاتصالات بين الخرطوم ومسؤولي الحكومة السودانية في الميدان، شجعنا أيضاً الحكومة على تحسين تدفق المعلومات عبر التسلسل القيادي.

وبالمثل، قرر المشاركون، خلال الاجتماع الأخير للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمسائل الإنسانية في ١٩ تموز/يوليه في الخرطوم - التي تتألف من الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والمائنين والمنظمات غير الحكومية والبعثة - إنشاء لجنة فرعية معنية بالسلامة والأمن تجتمع بشكل أسبوعي لمعالجة تعزيز أمن المجتمع الإنساني والقيود المفروضة على التنقل.

وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أبلغ بأن العملية المختلطة تواصل الانخراط مع الحكومة على جميع المستويات للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن طرائق الاستخدام بدون قيود للطائرات المروحية التكتيكية التابعة للعملية المختلطة في

كما أود أن أطلب إلى المجلس تحديد نداءه إلى حركة العدالة والمساواة من أجل الانضمام مجدداً إلى المحادثات وإلى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من أجل الاشتراك على وجه الاستعجال في محادثات السلام في الدوحة من أجل تحقيق السلام في دارفور، بدون شروط مسبقة بغية احتتام ووضع اللمسات النهائية على اتفاق للسلام قبل نهاية العام الحالي. ونظن أن اهتمام المجتمع الدولي، إذا لم يتحقق هذا، سيتحول على الأرجح إلى مسألة اتفاق السلام الشامل والاستفتاء بين شمال السودان وجنوب السودان.

وأخيراً، أحث المجلس على تقديم دعمه ومناشدة كل الأطراف التحلي بضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي من المرجح أن تزيد تعقيد الحالة الأمنية المعقدة بالفعل والبحث عن سلام دائم في دارفور.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

الاهتمام بالمشاركة في تلك المحادثات. إن اتفاقاً شاملاً، يرافقه تحسن في الحالة الأمنية، مهم بشكل حيوي إذا أُريد للعملية المختلطة أن تنفذ ولايتها الأساسية لحماية المدنيين وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية. لكن يمكن للعملية المختلطة أيضاً، كي تصبح فعالة بشكل كامل، أن تستفيد من الحصول على مزيد من الدعم في شكل طائرات مروحية متعددة الأغراض وسرية نقل ووحدات استطلاع جوي ورفع القيود التي تمنع العملية المختلطة من الاضطلاع بولايتها بفعالية والاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ.

وعلى نحو ما آمل أن أكون قد تمكّنت من الإبلاغ به في إحاطتي الإعلامية، فإن التقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية للعملية المختلطة كان متبايناً. أود أن أبرز أن إحراز تقدم كبير في هذا الصدد لا يتوقف على النشر الكامل للبعثة وقدراتها فحسب، ولكن أيضاً على استعداد كل الأطراف في دارفور لتيسير تنفيذ ولاية العملية المختلطة والإسهام فيه والعمل بفعالية صوب تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وفي هذا السياق، أود أن أحتتم ملاحظاتي بمناشدة المجلس مواصلة دعم الجهود المتفانية والمركزة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع في دارفور بطريقة كلية من خلال أنشطة العملية المختلطة وأنشطة زميلي جبريل باسولي وبالتعاون مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي.